دور منتجات الصيرفة الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: بنك البركة نموذجا

The Role of Islamic Banking Products in Promoting Financial Inclusion in Algeria: Al Baraka Bank as a Model

د.محفوظي إبراهيم الخليل*

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور– الجزائر

ibrahim.mahfoudi@univ-djelfa.dz

د.محفوظي فؤاد

سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية بالجزائر

جامعة زيان عاشور –الجزائر

f.mahfoudi@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2024/11/30 تاريخ القبول للنشر: 2024/12/09 تاريخ النشر: 2024/12/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى استعراض دور منتجات الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مع التركيز على تجربة بنك البركة كنموذج رائد في هذا المجال. وذلك من خلال التعرض للمفاهيم العامة للشمول المالي والمصارف الإسلامية.

وإعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة إشكالية الموضوع وقد توصلنا إلى بنك البركة مجموعة متنوعة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والتي تلبي احتياجات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، وأن هذه المنتجات ساهمت في جذب عملاء جدد، ورفع مستوى الودائع، وتحقيق الشمول المالي من خلال توفير بدائل مصرفية أخلاقية وآمنة

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ مصارف اسلامية؛ بنك البركة

تصنيفات JEL:G39، E5.

Abstract:

This research aims to examine the role of Islamic banking products in enhancing financial inclusion in Algeria, with a focus on the experience of Al Baraka Bank as a leading model in this field. The study explores the general concepts of financial inclusion and Islamic banking. Using a descriptive-analytical approach to address the core issues, the research found that Al Baraka Bank offers a variety of Sharia-compliant products, such as Murabaha, Musharakah, and Mudarabah, which meet the needs of a broad segment of Algerian society. These products have contributed to attracting new clients, increasing deposit levels, and promoting financial inclusion by providing ethical and secure banking alternatives.

Keywords: keywords1; Financial Inclusion; Islamic Banks; Al Baraka Bank

Jel Classification Codes:G39 ،E5.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يشهد قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث أصبح يشكل جزءا أساسيا من النظام المصرفي المحلي، ويعتبر الشمول المالي أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى القطاع المصرفي لتحقيقها، وذلك من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى خدمات مالية متنوعة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في هذا السياق، يبرز بنك البركة كأحد البنوك الرائدة في تقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وقد نجح في جذب فئة واسعة من العملاء من مختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور منتجات الصيرفة الإسلامية التي يقدمها بنك البركة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، وذلك من خلال استعراض كيفية تأثير هذه المنتجات على الفئات غير المخدومة ماليا، وكيفية تحسين الوصول إلى التمويل والخدمات المصرفية في البلاد. وعليه نطرح التساؤل التالي:

1.1.الإشكالية الرئيسية

ما هو الدور الذي تلعبه منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

2.1.الأسئلة الفرعية

- كيف تساهم منتجات الصيرفة الإسلامية في توفير خدمات مالية لفئات المجتمع غير المخدومة مصرفيا؟
- ما هو تأثير تزايد استخدام منتجات الصيرفة الإسلامية في تعزيز الوصول إلى التمويل للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف يمكن لبنك البركة استخدام منتجاته الإسلامية لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار في المجتمع الجزائري؟
- ما هي التحديات التي تواجه بنك البركة في تحقيق الشمول المالي من خلال منتجات الصيرفة الإسلامية؟
- كيف يمكن لبنك البركة أن يتوسع في تقديم خدماته لتشمل شريحة أكبر من المجتمع الجزائري؟

3.1. فرضيات البحث:

- تلعب منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة دورا مهما في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- يساهم بنك البركة في تقديم خدمات مصرفية للفئات غير المخدومة في الجزائر عبر منتجات مثل المرابحة، المضاربة والإجارة، مما يعزز من الوصول إلى الخدمات المالية.
- يواجه بنك البركة بعض التحديات في تحقيق الشمول المالي من خلال الصيرفة الإسلامية بسبب نقص الوعي العام والقيود التنظيمية، والمنافسة من البنوك التقليدية.
- يمكن لبنك البركة توسيع نطاق خدماته لتشمل مزيدا من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير منتجات مصرفية إسلامية مبتكرة.

4.1. أهداف البحث:

- تحليل دور منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- دراسة التحديات التي يواجهها بنك البركة في تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي عبر الصيرفة الإسلامية.
- اقتراح حلول لتحسين الشمول المالي من خلال تعزيز وتوسيع نطاق خدمات بنك البركة.
- إستكشاف الفرص المتاحة لبنك البركة لزيادة شريحة عملائه عبر تطوير منتجات صيرفة إسلامية جديدة ومتنوعة

5.1. منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة إعتمدنا على: المنهج الوصفي التحليلي لتكوين إطار نظري وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات عن الشمول المالي والمصارف الاسلامية وتحليلي منتجات بنك البركة

الدراسات السابقة:

- ❖ **دراسة محمود بن سعيد(2020)دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر سنة**: حيث تناولت الدراسة دور القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر، وكيفية تأثيره في تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع التركيز على بنك البركة.
- ❖ **دراسة فاطمة الزهراء بوزيد(2021) تقييم أثر الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر دراسة حالة بنك البركة**:حيث ركزت الدراسة على تحليل أثر منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة على الشمول المالي، وكيفية توفير حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية للفئات غير المخدومة.
- ❖ **دراسة سارة مكاوي(2022)حول تأثير الصيرفة الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر واقع وآفاق** :حيث تناولت هذه الدراسة تأثير الصيرفة الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر، من خلال تحليل دور بنك البركة والبنوك الإسلامية الأخرى في توفير التمويل للأفراد والشركات.

6.1. هيكل البحث:

- مدخل نظري لشمول المالي.
- الإطار العام للمصارف الإسلامية.
- واقع البنوك الإسلامية في الجزائر.
- التشريعات المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

2.مدخل نظري لشمول المالي

1.2 مفهوم الشمول المالي

- ❖ **مجموعة البنك الدولي:** يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها.(الدولي، 2022)
- ❖ **بنك الجزائر:** يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة..(الجزائر)
- ❖ **مركز الشمول المالي:** الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء .(سعدان و محاجبية ، 2018)

وتوصلت **15** دولة إلى وضع تعريف للشمول المالي ومن بين هذه التعريفات:(ضيف، 2020)

التعريف في دولة ماليزيا : الشمول المالي هو حق كل شخص استعمال مجموعة من الخدمات المالية في توقيت مناسب وبطريقة معروفة وبسعر مناسب باحترام كامل لكرامته، الخدمات المالية موفرة لكل شرائح المجتمع مع اهتمام خاص بالفقراء وذوي الدخل المنخفض، والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية.

التعريف في البيرو: الشمول المالي هو الدخول والاستعمال للخدمات المالية من طرف كل شرائح المجتمع.

التعريف في تركيا: الشمول المالي هو مفهوم واسعى شمل قابلية الدخول المالي التعليم المالي والحماية المالية للمستهلك.

2.2.أهداف الشمول المالي:

هناك جملة من الأهداف التي يسعى صانعوا السياسات لتحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي :(طرشي، رضوان، و عمر، 2019)

- تحقيق حالة من الارتباط بين الأهداف وفق نظرية **(I-SIP)** (بما يضمن التحقيق الأفضل لكل هدف من تلك الأهداف للوصول إلى ما هو أفضل للجميع وكذلك الارتباط الأمثل بين الاهداف.
- من المرجح أن ينتج التوافق بين الأهداف عندما يتم التركيز على إمكانية تحسين الإرتباط وذلك لتحقيق جميع أهداف **(I-SIP)** فضلا عن أهداف السياسة القومية الأوسع كالتنمية الإقتصادية وزيادة الرفاهية وزيادة الكفاءة.
- الرفع من فعالية السياسة النقدية، حيث أن النفوذ إلى الخدمات المالية يعزز الطلب الكلي والاستثمار. ويصبح إجمالي الطلب والاستثمار أكثر حساسية للسياسة النقدية من خلال زيادة مرونة معدل الإقراض.

3.2. أهمية الشمول المالي(مليكة، 2019)

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي من خلال:

- الشمول المالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يصعب تصور استقرار النظام المالي في ظل وجود نسبة كبيرة من المؤسسات خارج النظام الاقتصادي، كما يعزز الشمول المالي التنافس بين المؤسسات المالية عبر تنويع منتجاتها وتحسين جودتها لجذب المزيد من العملاء وتقنين القنوات غير الرسمية.
- يساهم الشمول المالي في تحسين الأوضاع الاجتماعية عبر الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل، ومنح الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. كما يعمل على خلق فرص عمل، مما يساهم في خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

4.2. مؤشرات الشمول المالي

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن مجموعة البنك الدولي والمسماة قاعدة بيانات**GlobalFindex**هي المصدر الأكثر موضوعية، مع توفير قابلية المقارنة الجغرافية والزمنية لجهود الدول في تحسين مستويات الشمول المالي والتي صدرت في نسختها الأولى عام 2011 وتم إصدار النسخة الثانية منها في أفريل 2015 لتشمل بيانات عام 2014 ، تقدم هذه القاعدة مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبط بأهم الأنشطة المالية كالاقتراض والادخار.

حيث تم جمع بيانات من خلال مسح يغطي 150 ألف شخص في 143 بلد منها الكويت وتغطي عينة المسح 972 من سكان العالم، تم اختيار العينة في كل بلد من السكان المدنيين وبشكل عشوائي، كما تم إجراء المقابلات بشكل شخصي في

البلدان التلي تقل تغطية الهواتف فيها عن 80% من السكان، وتم تجميع البيانات خلال سنة 2014 ووثقا لنتائج المؤشر تصدرت كل من الدنمارك وفلندا والسويد والترويج ونيوزلندا الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100%.

قد بلغ عدد المؤشرات الرئيسية الإجمالي في جويلية عام 2014 من المسح 96 متغيرا رئيسيا، بالإضافة لمؤشرات فرعية ترتبط بكل من هذه المؤشرات، كحساب المؤشر وفقا للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية الأخرى، ليقارب عدد المتغيرات الاجمالي 432، والتي استعرضت الجوانب التالية:

- المؤشرات الخاصة بامتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية.
- المؤشرات المرتبطة بكيفة وشافة والعرض من استخدام الحساب المصرفي.
- مؤشرات استخدام الحساب للقيام بعمليات دفع الدوائر بمختلف أنواعها.
- المؤشرات المرتيطة بسلوك الأفراد عند الادخار والانسان .
- المؤشرات المرونة المالية التي تخص قدرة الأفراد على الحصول على أموال في الحالات الطارئة
- المؤشرات المرتبطة باستخدام الانترنت والهواتف

5.2. عناصر الشمول المالي

الشكل01: عناصر الشمول المالي

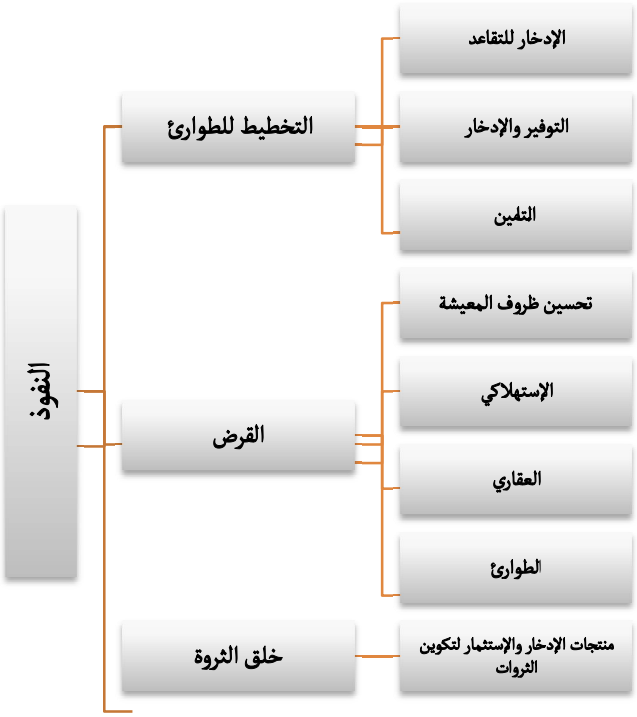

المصدر: محمد طرشي، الساعد رضوان، عبو عمر، مرجع سابق، ص121

3. الإطار العام للمصارف الإسلامية

1.3. مفهوم المصارف الإسلامية

يتوقف مفهوم المصرف الإسلامي أساسا على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وذلك كبديل لمفهوم سعر الفائدة الثابت الذي يتعامل به البنوك التقليدية، ويعتبر من وجهة نظر الشريعة الإسلامية ربا.

ويحقق مفهوم المصارف الإسلامية العدالة في توزيع مخاطر الإستثمار بين العميل والمصرف وخاصة في حالة تحقق أخطار السوق التي لا يستطيع كل من العميل أو المصرف أن يتحكموا في هذه المخاطر

ومن الناحية الأخرى فإن مفهوم البنك التقليدي لا يحقق مفهوم العدالة في توزيع مخاطر الإستثمار بين العميل والبنك . (الأنصاري)

والمصارف الإسلامية من المفاهيم التي لها وجود حسي في الواقع، والمفاهيم المحسوسة يسهل تعريفها ولأجل ذلك لن نطيل في ذكر التعريفات، وإنما سنختصر ونكتفي بتعريف المصارف الإسلامية بأنها: المؤسسات المالية التي تستقبل أموال العملاء وتستثمرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.(نهار، 2020)

ومن زاوية أخرى يعرف البنك الإسلامي أنه"مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم التكامل الإسلامي".(الكريم، قادري، و جعيد، 2014)

2.3. المبادئ العامة لعمل المصارف الإسلامية

هناك مجموعة من المبادئ وهي:

- ❖ عدم التعامل بالربا أخذا أو إعطاء
- ❖ الإلتزام التام بقاعدة "الحلال والحرام" عند قيامه لأعمال الإستثمارية، حيث يجب عليه تجنب إستقبال الموارد المالية إذا كان مصدرها حراما، كما يجب عليه عدم تمويل الأنشطة الإقتصادية المحرمة .
- ❖ الإلتزام بالضوابط الشرعية خلال تقديم "الخدمات المصرفية" كإجراء التحويلات ،وتحصيل الأوراق التجارية، وشراء وبيع العملات الأجنبية.
- ❖ إستثمار الأموال في "العقود المالية المشروعة" والتي تتمثل بعدة باقات ومن أهمها(الرفاعي، 2016):
  - **باقة البيوع:** بيع المرابحة للآمر بالشراء، بيع السلم، بيع الاستصناع، والبيع بالتقسيط.
  - **باقة الإجارات:** الإجارة المعينة، الإجارة الموصوفة في الذمة، الإجارة المنتهية بالتمليك.
  - **باقة المشاركات:** المشاركة بتمويل الصفقة، المشاركة الدائمة، المشاركة المنتهية بالتمليك، المضاربة.

3.3. مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر لمصادر واستخدامات الأموال ومصادر الأموال في المصارف الإسلامية تقسم على مصادر داخلية واخرى خارجية كالآتي:(علاء، حيدر، و محمد ، 2013)

1.3.3.المصادر الداخلية: وهذه المصادر تنقسم

- ❖ **رأس المال المدفوع:** هو أهم موارد المصرف الإسلامي، يجمع من المؤسسين عند التأسيس ويدعم الانطلاقة الأولى للمصرف. لا يشارك المساهمون في الإدارة، ولا يتحملون التزامات تتجاوز أسهمهم. يلعب هذا المال دورا أساسيا في تمويل احتياجات العملاء بمختلف الآجال
- ❖ **الاحتياطي العام:** يحدد النظام الأساسي لكل مصرف إسلامي النسبة المقررة من الأرباح السنوية لتكوين الاحتياطي العام، الذي يعد من المصادر الذاتية الهامة للمصرف، ينقسم الاحتياطي العام إلى نوعين: احتياطي قانوني، وهو إلزامي وفقا للقانون، واحتياطي خاص، يتم تكوينه اختياريا لتعزيز المركز المالي وزيادة ثقة العملاء.ويطلق عادة على رأس المال والاحتياطي تعبير "الحسابات الرأسمالية"
- ❖ **الأرباح المحتجزة أو المدورة:** يحدد النظام الأساسي للمصرف الإسلامي واستنادا إلى ما يقرره مجلس إدارة المصرف في نهاية كل سنة مالية وبعد تصديق جمعيته العمومية وذلك بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وتدور إلى الأعوام

اللاحقة وبإمكان المصرف اضافتها إلى الاحتياطي العام أو تتخذ لزيادة رأس مال لمصرف وتعد هذه الأرباح غير الموزعة موردا ذاتيا من موارد المصرف الإسلامي.

- **المخصصات:** تعد مصدرا هاما للتمويل لأنها مستقلة عن مخاطر السحب المفاجئ. يتم اقتطاع مخصصات من الأرباح لمواجهة التزامات مؤكدة كاستهلاك الأصول، وتحسب ضمن تكاليف التشغيل بغض النظر عن نتائج النشاط.(علاء، حيدر، ومحمد ، 2013، الصفحات 161-162)

2.3.3. المصادر الخارجية: وهذه المصادر تنقسم بدورها على الأقسام الآتية:

- **الودائع تحت الطلب:** تسمى الحسابات الجارية في المصارف الإسلامية أيضا حسابات الائتمان، وتتيح للعملاء الإيداع والسحب دون قيود، لكنها لا تشارك في الأرباح ولا تتحمل مخاطر. تتضمن أحكامها ما يلي:
  - لا تحقق أرباحا ولا تتحمل خسائر.
  - يضمن المصرف الإسلامي كامل قيمة الوديعة.
  - يفوض المودع المصرف بالتصرف في الوديعة بشرط الضمان.
  - للمودع حرية السحب الكامل أو الجزئي في أي وقت.
  - يمكن استخدام الحساب لتسوية التزامات مالية.
  - لا يمكن سحب أكثر من رصيد الوديعة(علاء، حيدر، و محمد ، 2013، صفحة 162)
- **الودائع الادخارية:** وهي حسابات الاستثمار المشترك في المصارف الإسلامية يستثمرها المصرف بموجب عقد مضاربة، حيث يكون المصرف مضاربا والمودعون أصحاب المال. تكون المضاربة عادة مطلقة مما يعني أن أموال المودعين تشارك في صافي نتائج الاستثمار العام دون ارتباط بمشروع محدد. يحصل المودعون على دفاتر توفير ويعطيهم المصرف عائدا غير ثابت يتناسب مع مبلغ الوديعة ومدة الاستثمار.
- **الودائع الاستثمارية(حسابات الاستثمار المخصص):** في المصارف الإسلامية، يتم استثمار ودائع المودعين عبر عقد مضاربة مقيدة، حيث يكون المصرف هو المضارب والمودعون أصحاب المال. يتم توزيع الأرباح حسب نسبة متفق عليها، بينما يتحمل المودعون وحدهم أي خسارة، بشرط ألا يكون هناك تقصير من المصرف.
- **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقا من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية، تقوم عدد من المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائدا غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائدا(علاء، حيدر، ومحمد ، 2013، الصفحات 162-163)
- **شهادات الإيداع:** تعد شهادات الإيداع احد مصادر الأموال متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب مستويات دخول المودعين كافة، وتتأرجح مدة الشهادة بين (1 -3) سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العوائد شهريا تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة.
- **صناديق الاستثمار:** تمثل صناديق الاستثمار أوعية استثمارية تلبي متطلبات المودعين في استثمار أموالهم على وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية بما يحقق لهم عوائد مجزية، ويقوم المصرف بأختيار احد مجالات الأستثمار المحلية والدولية وينشئ لهذا الغرض صندوقا يطرحه للإكتتاب العام على المستثمرين ويقوم المصرف

بأخذ نسبة شائعة من الربح مقابل إدارته للصندوق وعادة ما يتم توكيل إحدى الجهات المختصة بهذا النشاط لإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين.

- **وحدات الثقة:** وتعد هذه الخدمة الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهما ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير ايداعية يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية ويقوم المصرف بأخذ نسبة محددة من الربح في هذا المجال وعادة ما يتم تحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذ النشاط.(علاء، حيدر، ومحمد ، 2013، صفحة 163)
- **صكوك الاستثمار:** ظهر الاهتمام بتوفير بديل للسندات الربوية في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام 1976 تلاه العديد من المحاولات مثل بحث الدكتور سامي حمود في 1987 حول "سندات المقارضة"، بهدف إيجاد بديل إسلامي لسندات القرض التي تعتمد على الفائدة، تعرف صكوك الاستثمار بأنها وثائق تمثل حصصا متساوية في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، وتستخدم لتمويل مشاريع معينة. العديد من الدول الإسلامية مثل تركيا وماليزيا والبحرين قد أصدرت صكوك الاستثمار الشرعية بأشكال متنوعة. (علاء، حيدر، و محمد ، 2013، الصفحات 163-164)

الموارد المالية للمصارف الإسلامية تشبه تلك في المصارف التجارية من حيث المصادر، لكن الفرق يكمن في أن المصارف التقليدية تضمن الوديعة والفوائد، بينما في المصارف الإسلامية، يتحمل المودع المخاطر ولا يضمن المصرف له أصل الوديعة أو عوائدها.

4. واقع البنوك الإسلامية في الجزائر

1.4. تجربة بنك البركة الجزائري

وسيتم عرض تجربة بنك البركة الجزائري من خلال ما يلي:

1.1.4. لمحة عامة عن بنك البركة الجزائري(طباخ، 2018)

بنك البركة الجزائري يعتبر البنك الأول في الجزائر الذي يعتمد نظام البنوك الإسلامية. يأخذ البنك مفهوم الصيرفة والتمويل الإسلامي في تقديم خدماته المصرفية. يتبع البنك مبادئ الشريعة الإسلامية في عملياته، مع التركيز على توفير حلول تمويلية متوافقة مع القوانين الإسلامية.

رأس المال الاجتماعي للبنك يبلغ 10 مليار دينار جزائري، ويشارك فيه القطاع الخاص والقطاع العام. يقدم البنك خدماته في جميع أنحاء الجزائر من خلال شبكة من الفروع، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية بما في ذلك الودائع، والتمويل الإسلامي، والخدمات الاستثمارية.

يمتلك البنك مجلس إدارة يتكون من عدة أعضاء، بما في ذلك رئيس ونائب رئيس، يدير البنك عملياته بمراقبة من هيئتين، الأولى للرقابة والتدقيق، والثانية للرقابة الشرعية، لضمان توافق عملياته مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2.1.4. تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري

يبين الجدول 01 والشكل02 تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري:

الجدول(01): عرض أهم المؤشرات لبنك البركة الجزائري في الفترة (2015-2022) الوحدة: مليون دج

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حجم الميزانية	210344	248633	270996	261568	268779	287682	277002	318552
الودائع	170138	207945	223995	213500	221873	228.529	219.387	254.489
التمويلات	110711	139677	156460	154600	153089	-	-	-
الودائع / التمويلات	1.53	1.48	1.43	1.38	1.44	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة (2015-2020)

والتقارير السنوية لمجموعة البركة (2021-2023)

ويمكن تمثيل الجدول بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري في الفترة (2015-2022)

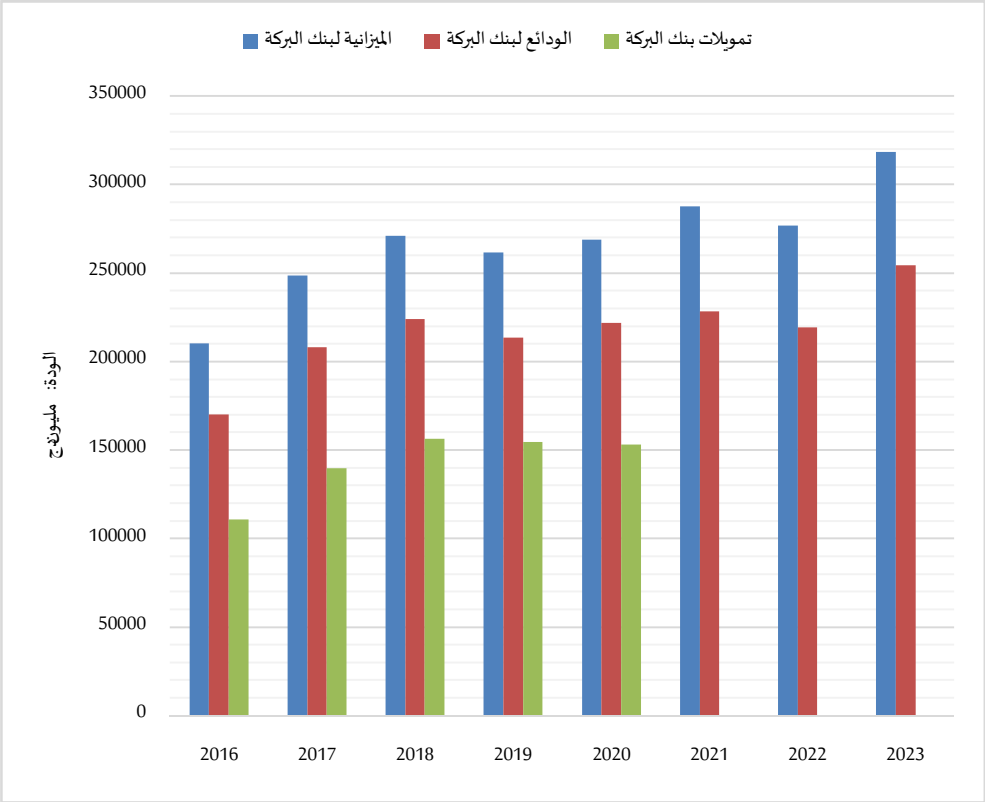

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 01.

شهد بنك البركة الجزائري نموا ملحوظا في حجم ميزانيته، الودائع، والتمويلات، حيث تمكن من تغطية جميع تمويلاته بواسطة ودائعه، مما أتاح له فائضا كبيرا في السيولة، يعكس هذا النمو الثقة المتزايدة من العملاء في البنك، خاصة مع تزايد الإقبال على خدماته المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أسهم هذا النجاح في توسع البنك على مستوى البلاد بما يتماشى مع استراتيجيته الرامية لتحقيق مزيد من النمو لتلبية احتياجات السوق. ومع ذلك، شهد عام 2019 تراجعا طفيفا في مؤشرات البنك نتيجة تأثير الحراك الشعبي على الاقتصاد.(ناصر، 2022، 49)

3.1.4. منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في بنك البركة الجزائري

وصيغ الصيرفة الإسلامية المستخدمة في بنك البركة الجزائري هي:

❖ **الإجارة:** وتتم الإجارة في بنك البركة الجزائر وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (3): التمويل عن طريق الإجارة في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع:

https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2024/09/12.

❖ **المرابحة:** وتتم المرابحة في بنك البركة الجزائر على نحو الشكل الآتي:

الشكل رقم (4): التمويل عن طريق المرابحة في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع:

https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2024/09/12.

❖ **السلم:** ويتم عقد السلم في بنك البركة الجزائري وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (5): التمويل عن طريق الإجارة في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع:

https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2024/09/12.

❖ **الاستصناع**: ويتم الاستصناع في بنك البركة وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (6): التمويل عن طريق الإجارة في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع:

https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2024/09/12.

❖ **المشاركة**: وتتم وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (7): التمويل عن طريق المشاركة في بنك البركة الجزائري

المصدر: بنك البركة الجزائري، صيغ التمويل الإسلامي، متاح على الموقع:

https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar، تاريخ الاطلاع 2024/09/12

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد والمؤسسات، بما في ذلك الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التحويلات الحرة، وخدمات الاسترداد. كما يوفر البنك منتجات رقمية متطورة، مثل "البركة نات" للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، و"البركة سمارت" للحلول التقنية المتقدمة، بالإضافة إلى "خزائن البركة" لتخزين الأصول الثمينة بأمان، ويدعم البنك خيارات متعددة للدفع عبر بطاقات "البركة فيزا" والتي تتنوع بين الكلاسيكية، الذهبية والبلاتينيوم. في إطار الخدمات الحسابية، يوفر البنك حسابات جارية للأفراد والمؤسسات، وحسابات بالعملة الصعبة لتلبية احتياجات العملاء المتعاملين بعملات أجنبية، إلى جانب خدمة "تحويلاتي" لتحويل الأموال بين الحسابات و"حساب الشيك" الخاص بإصدار الشيكات. تساهم هذه المجموعة المتكاملة من المنتجات والخدمات في تلبية احتياجات متنوعة وتعزز من حضور بنك البركة في السوق المالي الجزائري.(الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، 2024)

5. التشريعات المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر

1.5. النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

يهدف هذا النظام إلى وضع القواعد المطبقة على المنتجات المعروفة باسم "التشاركية"، كما يحدد الشروط اللازمة للحصول على الترخيص المسبق من البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية التي ترغب في العمل بنظام الصيرفة التشاركية. وقد نص النظام على ما يلي: (نظام رقم 18-02، 2018)

تعريف عمليات الصيرفة التشاركية(المادة02) تعرف عمليات الصيرفة التشاركية بأنها تلك التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية بدون تحصيل أو تسديد فوائد. تشمل هذه العمليات منتجات المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة والاستصناع، والسلم.

شروط فتح الشبابيك المالية التشاركية(المواد 3،5،6): يشترط النظام استقلالية الشباك التشاركي إداريا وماليا ومحاسبيا عن باقي أقسام المصرف. تعرف الشبابيك التشاركية بأنها دوائر تابعة لمصرف أو مؤسسة مالية معتمدة، تقدم خدمات ومنتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية. ويجب على المصرف أو المؤسسة الراغبة في تقديم الصيرفة التشاركية الحصول على ترخيص مسبق من البنك المركزي.

- **تقييم المنتجات من الهيئة الشرعية الوطنية**:يلزم النظام المصارف والمؤسسات المالية بعرض منتجاتها التشاركية على الهيئة الشرعية الوطنية المعنية، للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- **التزام الشفافية مع الزبائن(المادة08)**:على المصارف والمؤسسات المالية إعلام زبائنها بجداول التسعيرات والشروط المطبقة، وإطلاع المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، على طبيعة حساباتهم والمخاطر المحتملة.
- **تقاسم الأرباح والخسائر(المادة09)**: يحق للمودعين في الحسابات الاستثمارية الاستفادة من الأرباح الناجمة عن العمليات الاستثمارية للشبابيك التشاركية، وفي المقابل يتحملون نسبة من الخسائر إذا وقعت.

2.5. النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، وجاء فيه مايلي:(نظام 20-02، 2020)

نظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية (2020) يهدف إلى تنظيم العمليات البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويتضمن النقاط التالية:

- **النسب الاحترازية التنظيمية(المادة 03)**:يلزم النظام البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بالحصول على نسب احترازية تتوافق مع المعايير التنظيمية لضمان الاستقرار المالي.
- **المنتجات المصرفية الإسلامية**:يشمل النظام مجموعة من المنتجات المصرفية الإسلامية، وهي: المرابحة، المشاركة المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، والودائع في حسابات الاستثمار. وقد تم تعريف كل منتج في المواد من 5 إلى 12.
- **التراخيص المسبقة(المادة 13)**تتطلب منتجات الصيرفة الإسلامية موافقة مسبقة من البنك المركزي قبل طرحها، مما يضمن التزامها بمعايير الشريعة والنظام المالي.
- **هيئة الرقابة الشرعية(المادة 15)**على كل بنك أو مؤسسة مالية تمارس العمليات البنكية الإسلامية إنشاء هيئة رقابة شرعية مستقلة، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة للمؤسسة، للإشراف على توافق العمليات مع أحكام الشريعة.
- **إجراءات الاستقلالية المالية والمحاسبية(المواد 16-18)**: تحدد هذه المواد الإجراءات اللازمة لضمان استقلالية الحسابات والإدارة المالية والمحاسبية لشباك الصيرفة الإسلامية عن الحسابات العامة للبنك أو المؤسسة المالية التابعة.

- **إعلام الزبائن بالتسعيرات والشروط(المادة 19)**: تلتزم البنوك والمؤسسات المالية الحاصلة على الترخيص بإعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى، وتوضيح الخصائص المرتبطة بحسابات الاستثمار، بما في ذلك المخاطر والعوائد المحتملة. **(المادة 19)**
- **تقاسم الأرباح والخسائر لحسابات الاستثمار(المادة 02)**:يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناتجة من الأنشطة التي يقوم بها شباك الصيرفة الإسلامية، ويشمل ذلك تحمله نسبة من الخسائر التي قد تترتب على التمويلات

وفي ما يلي أهم الفروق بين النظام 20-02 والنظام 18-02: (ناصر، 2022، 334-336)

- النظام الجديد يستعمل مصطلح "الإسلامية" بشكل واضح في عمليات الصيرفة.
- النظام الجديد يشترط على البنوك الالتزام بالمعايير التنظيمية للاحتياطات.
- النظام الجديد،يلزم البنوك بالحصول على شهادة مطابقة شرعية قبل الترخيص.
- إضافة "حسابات الودائع" إلى قائمة منتجات الصيرفة الإسلامية ليصبح العدد 8 بدلا من 7.
- تحديد الهيئة الشرعية المسؤولة عن المطابقة الشرعية بشكل واضح.
- يشترط وجود هيئة رقابة شرعية من ثلاثة أعضاء في البنوك التي تقدم منتجات إسلامية.
- التأكيد على فصل الحسابات المالية بين الشباك الإسلامي والبنك التقليدي.

3.5. معيقات عمل البنوك الإسلامية في الجزائر

تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر عدة تحديات تؤثر على نموها وتطورها. أولاغياب نظام مصرفي إسلامي شامل أو مزدوج يجعل المصارف الإسلامية تخضع لنفس القواعد التي تطبق على البنوك التقليدية مما يعيق قدرتها على التكيف مع طبيعة عملها الخاصة. كما تفتقر المصارف إلى استراتيجية تسويقية فعالة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفريدة للصيرفة الإسلامية، مما يقلل من قدرتها على جذب العملاء. بالإضافة إلى ذلك، ضعف الوعي المالي والادخاري لدى المجتمع الجزائري بسبب أحداث مثل فضيحة "بنك الخليفة"، أثر بشكل كبير على ثقة الأفراد في النظام المصرفي. يواجه النظام 20-02 أيضا تحديا حيث يقصر المنتجات المصرفية الإسلامية على ثمانية فقط، مما يحد من تنوع خدمات البنوك الإسلامية، كما أن نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في المجال المالي الإسلامي يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة، وأخيرا غياب سوق مالي إسلامي يمنع المصارف الإسلامية من الاستفادة من الفرص التمويلية والاستثمارية اللازمة لتوسيع نطاق أعمالها.

6. خاتمة:

تؤكد هذه الدراسة أن منتجات الصيرفة الإسلامية في بنك البركة الجزائر تساهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي من خلال تلبية احتياجات الأفراد والشركات بما يتوافق مع الشريعة. ويعكس الإقبال المتزايد على هذه المنتجات رغبة المجتمع الجزائري في التعامل المالي الإسلامي ودمج الفئات غير المخدومة في النظام المصرفي.

6. النتائج:

- ساهمت منتجات التمويل الإسلامي مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة في جذب عملاء جدد من الأفراد والشركات، مما دعم الشمول المالي في الجزائر.
- قدم بنك البركة مجموعة واسعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات شرائح متنوعة من العملاء، بما في ذلك التمويل الشخصي وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- أظهرت الدراسة أن هناك مستوى عال من الثقة في المنتجات الإسلامية لبنك البركة، مما أدى إلى زيادة الودائع والاستثمارات.
- رغم النجاح، هناك تحديات تنظيمية مثل ضرورة تحديث القوانين واللوائح الخاصة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- لتعزيز الشمول المالي، يجب أن يستمر بنك البركة والبنوك الإسلامية في تطوير برامج توعية وتحسين البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية.

7. قائمة المراجع:

1. أسامة عبد الخالق الأنصاري. (بلا تاريخ). إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية .
2. آسيا سعدان، ونصيرة محاجبية . (15 09، 2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي. مجلة دراسات وأبحاث، صفحة 748.
3. بنك الجزائر. (بلا تاريخ). الشمول المالي. الجزائر: بنك الجزائر.
4. البنك الدولي. (29 03، 2022). الشمول المالي. تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1
5. حسن محمد الرفاعي. (2016). مبادئ العمل المصرفي الإسلامي. ملتقى الفقه لسلامي الأول. الإمارات : مركز الشارقة الإسلامي للدراسات والبحوث الماليةالإسلامية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
6. سمير عبد الله. (2016). الشمول المالي في فلسطين. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
7. فرحان طالب علاء، يونس الموسوي حيدر، وفائز حسن محمد . (2013). ادارة المؤسسات المالية مدخل فكري معاصر. الأردن: دار الأيام لنشر والتوزيع.
8. فضيل البشير ضيف. (29 06، 2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، صفحة 474.
9. كاكي عبد الكريم، محمد الطاهر قادري، والبشير جعيد. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. لبنان: مكتبة حسن العصرية.
10. كركار مليكة. (03 08، 2019). الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، صفحة 364.
11. محمد طرشي، الساعد رضوان، وعبو عمر. (31 12، 2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، صفحة 122.
12. نايف بن نهار. (2020). سلسلة مقدمات علمية. تأليف مقدمة في الصيرفة الإسلامية (صفحة 8). قطر: مؤسسة الوعي للدراسات والأبحاث.